الأمم المتحدة S/2013/119

مجلس الأمن

Distr.: General
27 February 2013
Arabic
Original: English

التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المعتمد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/PRST/2102/22) وقرار المجلس ٢٠٧٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي طلب إلي المجلس فيه أن أقدم تقريرا خاصا عن الخيارات المحتملة وما تترتب عنه تلك الخيارات من آثار بشأن تعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ ولايتها. ويستعرض التقرير الحالة العامة والتداعيات الإقليمية للأزمة الأخيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتقدم بتوصيات لمعالجة حلقات العنف المتكررة في تلك المنطقة بطريقة شاملة وجماعية على الصعيد الإقليمي. ويقترح التقرير مجموعة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي ويتقدم بتوصيات بشأن الدعم الذي ينبغي للمجتمع الدولي تقديمه، بسبل منها زيادة الجهود السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة والبعثة بعد تعزيزها.

ثانيا – تطور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ – أُحرز تقدم ملحوظ في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العشر سنوات الماضية. وأُعيد توحيد الإقليم الوطني من خلال عملية سياسية، وانسحبت القوات المسلحة الأجنبية رسميا وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٩٩، وأذن تنظيم انتخابات وطنية ذات مصداقية في عام ٢٠٠٦ بانتهاء فترة انتقالية ناجحة. وأسفر ذلك عن تشكيل حكومة شرعية فضلا عن توفير المكان والزمان اللازمين لإعادة بناء البلد. وأجريت جولة ثانية من الانتخابات الوطنية في فترة ما بعد الفترة الانتقالية في عام ٢٠١١.

280213 280213 13-23628 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - واستمر حدوث تحسن كبير في الحالة الاقتصادية العامة خلال العشر سنوات الماضية مع تحقق معدل نمو اقتصادي قدره ٦,٥ في المائة سنويا، وحدوث انخفاض كبير في التضخم، وتزايد الإيرادات الداخلية للحكومة، وسيطرة فعالة على العجز المالي، وإلغاء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤ - وقد استقرت الأوضاع عموما في الجزأين الغربي والأوسط من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تمثلت التحديات الرئيسية هناك في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع وبناء السلام طويل الأجل. وفي الشرق، خاصة في مقاطعة أورينتال ومقاطعتي كيفو، أسفرت الجهود الرامية إلى التصدي لخطر الجماعات المسلحة وبسط سلطة الدولة عن تثبيت الاستقرار جزئيا في معظم أجزاء مقاطعة إيتوري وانخفاض كبير في قدرات الجماعات المسلحة الأجنبية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت الحكومة تنفيذ خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار من أجل المناطق المتضررة من الحرب التي ترمي، في جملة أمور، إلى تحسين الأمن، وإعادة إرساء سلطة الدولة، ودعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم، والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي.

٥ - ومع ذلك، يظل الجزء الشرقي من البلد يعاني أيضا من موجات النزاع المتكررة، والأزمات الإنسانية المزمنة، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، حيث ترد الأزمة الراهنة التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مقاطعة كيفو الشمالية مثالا على ذلك. ومما يسهم في حلقات العنف استمرار وجود الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية التي تستغل حالة انعدام السلطة والأمن في الجزء الشرقي من البلد؛ والاستغلال غير المشروع للموارد؛ والتدخل من البلدان المجاورة؛ وتفشي الإفلات من العقاب؛ والنزاعات بين القوميات؛ وضعف قدرة الجيش والشرطة الوطنيين على حماية المدنيين والإقليم الوطني بشكل فعال، وكفالة سيادة القانون والنظام. وكذلك يسهم ضعف الجهاز القضائي وجهاز السجون في حالة عدم الاستقرار العامة.

٦ - ويظل تكرار حلقات العنف هذه يشكل عقبة أمام إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويهدد الاستقرار والتنمية عموما في منطقة البحيرات الكبرى. وفي الماضي، نجحت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في الغالب في معالجة التجليات المباشرة للأزمات، لكن ليس الأسباب الجوهرية التي تؤدي لاندلاعها. وبغية كسر حلقات العنف هذه ضمان تجذر سلام مستدام في البلد والمنطقة الأوسع نطاقا، لا بد من اتخاذ نهج شامل جديد يعالج الأسباب الكامنة للنزاع.

ثالثا – إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

٧ – سينطوي هذا النهج الشامل الجديد على اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني للتصدي للمهام المعلقة والتي تتمثل في بناء الدولة، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية لمصلحة الشعب الكونغولي، وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. وسوف ينطوي الإطار على اتخاذ إجراءات على الصعيد الإقليمي لتلبية الشواغل المشروعة لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى ومصالحها وإجراءات على الصعيد الدولي دعما لهذه المبادرات. ولهذه الغاية، وجنبا إلى جنب مع تنفيذ المبادرات الجديرة بالثناء من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فقد سعيت لدى قادة المنطقة لوضع إطار شامل للسلام والأمن والتعاون من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يحدد أنشطة رئيسية يتعين القيام بها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لإنهاء حلقات العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ – وينشئ الإطار، الذي تم التوقيع عليه في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير، آلية وطنية للإشراف، بقيادة الرئيس جوزيف كابيلا (رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتصحب تنفيذ الإجراءات على الصعيد الوطني. وسيجد الإطار، الذي سينشأ داخل البلد، الدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وشركاء آخرين لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف يتم الاتفاق عليهم. وينشئ الإطار أيضا آلية إشراف إقليمية تعرف بآلية ”١١+١“، تشمل قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا مع عمل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بصفتها جهات ضامنة. ويتوقع للآلية، التي ستتولى رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الإقليمية، أن تجتمع مرتين في العام على مستوى رؤساء الدول على هامش الجمعية العامة وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وستجتمع الآلية أيضا على المستوى الوزاري وعلى مستويات أخرى حسب الاقتضاء. وسأوفر مساعيَّ الحميدة للاشتراك في تنفيذ الإطار بصفتي ضامنا. وسيتلقى الإطار الدعم من الجهود الإقليمية الجارية التي يبذلها كل من الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن جهود الشركاء الآخرين على الصعيد الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وسيرتبط بتلك الجهود على نحو وثيق. وسيتم وضع الخطة التفصيلية لتنفيذ الإطار على نحو مشترك، بما في ذلك وضع نقاط مرجعية وتدابير ملائمة للمتابعة.

ألف – الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني

٩ – يتمثل أحد الأسباب الكامنة لحلقات العنف المتكررة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتصل بالجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، في محدودية قدرة الحكومة على ممارسة سلطتها الكاملة على إقليمها وتوفير الخدمات الأساسية والأمن للسكان. وتظل جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات أمام توطيد السلام تنبع من وجود قصور خطير من حيث القدرات وعدم المساءلة في مؤسسات الدولة، لا سيما في الجيش، والشرطة، والقضاء، وجهاز السجون. وتشكل مسائل مثل الانتعاش الاقتصادي المحدود والفساد والإفلات من العقاب عوائق رئيسية أيضا أمام مساعي بسط سلطة الدولة. والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، يشكل في حد ذاته عرضا على ضعف سلطة الدولة، وهو يؤدي إلى زيادة تفاقم النزاع. إضافة إلى ذلك، هناك شواغل إزاء الحيز السياسي المحدود والاتجاه الناشئ الملحوظ صوب تركيز السلطات في يد السلطة التنفيذية.

١٠ – ويشكل عدم إحراز تقدم في بناء قوات مسلحة جيدة التدريب ومزودة بالقدر الكافي من المعدات تهديدا رئيسيا لاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل وجود جيش محترف وقابل للمساءلة إحدى ركائز تعزيز سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار. وبالإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن، يتعين اتخاذ إجراءات أخرى على الصعيد الوطني لتمكين الحكومة من تدعيم سلطتها. وتشمل تلك الإجراءات إدخال إصلاحات على الحوكمة وإصلاحات هيكلية؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ وتطبيق اللامركزية؛ والمضي قدما بتطبيق سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية.

قطاع الأمن

١١ – كما لاحظت في المرفق الثاني لتقريري عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/838)، فإن الأزمة الأخيرة في الجزء الشرقي من البلد أكدت مرة أخرى ضرورة إصلاح قطاع الأمن، خاصة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستعراض النُّهج اللازمة للتعامل مع الجماعات المسلحة، بسبل منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي كذلك للسلطات الكونغولية وشركائها العمل صوب تطوير رؤية شاملة لقطاع الأمن، وصوب تعزيز قدرات الهيئات المسؤولة عن الرقابة.

إصلاح الجيش

١٢ - تعاني القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أوجه ضعف هيكلية، فاقمها عدم كفاية الميزانية، فضلا عن عدم كفاية النظم الإدارية واللوجستية، بما في ذلك إدارة الأسلحة والذخائر. وإن الإدماج السريع لعناصر من الجماعات المسلحة الذين لم يجر تدقيق خلفياتهم، في القوات المسلحة كجزء من تسويات السلام التي وقعتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى إلى زعزعة هياكل القيادة والسيطرة بها، والنيل من مستوى سلوكها وانضباطها. وأن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها بعض أفرادها هي دلالة أيضا على الافتقار إلى الروح المهنية. ونتيجة لذلك، فإن الأداء التنفيذي للقوات المسلحة لم يف بالتوقعات المنتظرة من جيش وطني محترف.

١٣ - ويعد إدخال إصلاحات شاملة تهدف لبناء جيش محترف يخضع لسيطرة مدنية وقادر على الاضطلاع بالمهمة الأساسية المتمثلة في حماية سلامة أراضيه الوطنية وشعبه أمراً في غاية الأهمية. وسوف تتطلب هذه العملية أيضا تخصيص الموارد اللازمة واعتماد تشريعات رئيسية متعلقة بإنشاء قوة للأمن الوطني. وينبغي كذلك إنشاء آلية رقابة ومساءلة قوية بدعم من المجتمع الدولي.

١٤ - وبدون توفر الإرادة السياسية والالتزام والملكية الكاملة للحكومة، فلن يكون بالإمكان تحقيق أي عمل مجدٍ في مجال إصلاح الجيش. وقد أحرز شيء من التقدم في هذا الصدد. ففي بيانين أدلى بهما الرئيس كابيلا في ١٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أشار إلى أن إصلاح الجيش سيشكل إحدى الأولويات الرئيسية لحكومته في عام ٢٠١٣. وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية الوطنية تعديلاً للقانون المالي الذي زاد المخصصات المالية للمؤسسات الأمنية الوطنية، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - ويلزم الحصول على دعم دولي قوي منسق، برعاية السلطات الوطنية، يشمل زيادة الموارد وتقديم المساعدة التقنية، لتحقيق إصلاحات شاملة للجيش. كما يلزم تقديم مساعدة تقنية لدعم السلطات الوطنية في تحديد المهام، وحجم الاحتياجات من الموارد اللازمة لقوة الدفاع الوطنية الكونغولية. وينبغي إدراج طرائق للتدقيق في خلفيات أفراد القوات المسلحة على أساس الجدارة وسجل حقوق الإنسان لدى استيعابهم في قوة الدفاع الكونغولية في خطة العمل.

١٦ - وسيكون الإصلاح الهيكلي لقوة الدفاع الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية طويلة الأجل. وكخطوة أولى، ينبغي تشجيع السلطات على إنشاء قوة رد سريع مدربة جيداً

ومجهزة على النحو الملائم تتألف من خمسة ألوية تقريباً. وينبغي أن تكون قوة الرد السريع قادرة على التدخل ضد التهديدات الناشئة، بما في ذلك ضمان حماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتنسيق الوثيق مع البعثة. وينبغي أن تشكل قوة الرد السريع هذه نواة لقوة دفاع وطنية محترفة وفعالة وجيدة الإعداد وستنشأ حاجة إلى تقديم مساعدة دولية سخية ومنسقة جيداً لإنشاء هذه القوة.

١٧ - والبعثة على استعداد لتنسيق الدعم الدولي المقدم لتعزيز الإجراءات بشأن إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إمكانية إنشاء قوة للرد السريع. ويمكن للبعثة أن تسهم أيضاً في جهود تدريب تلك القوة.

١٨ - وفيما يتعلق بجهود إصلاح القطاع الأمني على نطاق أوسع، سيكون من المهم تقديم المساعدة للسلطات الكونغولية لوضع خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توفر بدائل للمقاتلين الكونغوليين ولمعاليهم، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة. وثمة حاجة، على وجه الخصوص، إلى اتباع نهج شامل إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، لوضع العمليتين المختلفين السابقتين معاً في شكل مبادرة واحدة تعالج المقاتلين الكونغوليين والعناصر الأجنبية في الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية على حد سواء. علاوة على ذلك، يمكن تعزيز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدي بتدابير وقائية مجتمعية مثل برامج الحد من العنف المجتمعي، بما يشمل مخططات توظيف الشباب. واستناداً إلى الخبرة المستمدة من بعثة الأمم المتحدة والصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة التابعة لها، تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم الدعم التقني المتكامل للسلطات في تخطيط المراحل الأولية من النهج الشامل المبين أعلاه.

بسط سلطة الدولة

١٩ - يعد توطيد سلطة الدولة من خلال نشر الشرطة وإنشاء إدارة إقليمية، فضلا عن مؤسسات قضائية ومؤسسات سجون أمراً جوهرياً في وضع أسس السلام الدائم ومنع تجدد العنف. وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال السنوات العشر الماضية، أدت عقود من سوء الإدارة والافتقار إلى الحوكمة إلى تآكل سلطة الدولة. وبصورة عامة، تفتقر سلطات المقاطعات إلى القدرة الفعالة، وتعاني المؤسسات من نقص الموارد ونقص التمويل. وهناك ضعف في الخدمات القضائية والإدارية، وعدم وجود الشرطة بشكل كاف. ومما يفاقم هذه الأمور، ظروف الخدمة البالغة السوء بالنسبة لموظفي الحكومة. إن المؤسسات غير الفعالة تحد من قدرة السلطات المركزية على الحكم، وفرض الضرائب، وتوطيد سيادة القانون. وغالباً

ما توجد المؤسسات إلى جانب شبكات إجرامية محلية، وهي إما أنها غير قادرة على فرض سلطة الدولة، أو تصبح، في بعض الحالات، خاضعة لمصالح خاصة.

٢٠ - ولا تزال توجد فروق كبيرة في مستويات التدريب والخبرة داخل الشرطة الوطنية الكونغولية. إذ لم تجر عمليات تدقيق رسمية في خلفيات بعض عناصر الشرطة ممن أدمجوا مؤخراً من الجماعات المسلحة، وتبين أن بعض أفراد القوة كانوا مذنبين في ارتكاب بعض الحالات عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. ومما يقيّد الشرطة أيضاً الافتقار إلى المركبات وأنظمة الاتصالات والمعدات ذات الصلة، بالإضافة إلى وجود نظام تسديد مرتبات ضعيف. إن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تدوم لمدة ١٥ سنة وخطة العمل التي تدوم لمدة ثلاث سنوات اللتين تهدفان إلى بناء قدرات الشرطة، واللتين اعتمدتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ستسهمان في استعادة بسط سلطة الدولة.

٢١ - وينبغي أن تظل عملية بناء قدرات الشرطة الطويلة الأجل أولوية للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي، وستواصل البعثة مبادراتها لبناء القدرات وبرامجها التدريبية المتخصصة في ذلك الصدد. وبغية تجنب تجنيد المقاتلين السابقين الذين لهم سوابق في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، فإن البعثة ستواصل أيضاً المشاركة في عملية التدقيق في خلفيات المجندين الجدد.

٢٢ - ويفتقر قطاع العدالة الذي يعمل بأقل من ١ في المائة من الميزانية الوطنية إلى وجود نظم إدارية فعالة، بما في ذلك في مجالات الشؤون المالية، وشؤون الموظفين، وتتبع القضايا، والميزانية، والمشتريات، وإدارة الأصول. إن تدخل المسؤولين الحكوميين في عمليات العدالة على مختلف المستويات من الأمور الشائعة، شأنه شأن الفساد، مما يؤدي إلى سيادة حالة من الإفلات من العقاب في جميع أنحاء البلد. وهناك أقل من ٤٠٠ ١ قاض ومدع عام مقارنة بما يقدر بـ ٠٠٠ ٥ منهم على الأقل، ويوجد عدد محدود من الحقوقيين، بمن فيهم محامو الدفاع. ولا تزال مؤسسات القضاء العسكري تواجه تحديات مماثلة لمؤسسات القضاء المدني، بما في ذلك وجود نقص حاد في عدد القضاة والمدعين العامين العسكريين. كما يخضع نظام العدالة العسكري إلى تدخل القيادة والأطراف السياسية، وتعد الترتيبات الأمنية للقضاة في المناطق المتضررة من النزاع غير كافية بصورة مؤسفة.

٢٣ - ويتسم نظام السجون بظروف احتجاز لا إنسانية، تشمل الافتقار إلى المرافق الطبية والاكتظاظ الشديد. ويخصص لعدد قليل جداً من السجون ميزانية لتغطية التكاليف التشغيلية، ويواجه المحتجزون بانتظام حالات سوء تغذية وانعدام الخدمات الصحية. والمنشآت الأمنية بدائية، مما يسهم في ارتفاع معدلات الفرار. وإن حوالي ٩٥ في المائة من العاملين في المرافق الإصلاحية قد نصبّوا أنفسهم لأداء هذه المهام، ولا توجد مؤسسة لتدريب

موظفي السجون. ولا يوجد تنسيق رسمي أو عملي بين وزارات العدل وحقوق الإنسان، والدفاع والداخلية، التي تضطلع معاً بالمسؤولية عن قطاع السجون. ومن بين قرابة ١٨ ٠٠٠ سجين في مرافق السجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُحتجز ما لا يقل عن ٧٠ في المائة منهم في الحبس الاحتياطي. ولا يوجد حالياً إلا سجن عسكري واحد قيد العمل. وستواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل بتعاون وثيق مع الحكومة لوضع مبادرة مشتركة تهدف إلى معالجة حالة السجون، وإرساء حد أدنى من سلطة الدولة ورقابتها المستدامين في المناطق المتضررة من النزاع في شرق البلد بنشر أفراد شرطة مدربين وبمعدات كافية وموظفي الأجهزة القضائية والإصلاحية. وستواصل الأمم المتحدة أيضا كفالة الامتثال بمعايير وممارسات نظام السجون ومساعدة السلطات الوطنية في وضع آليات مصممة لمحاربة أعمال الاحتجاز غير المشروع والمطول وتحسين ظروف السجون.

الحوكمة والإصلاحات الهيكلية

٢٤ - دأبت المؤشرات الدولية المستقلة على وضع جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن أكثر البلدان فساداً في العالم. والعواقب الضارة بعيدة المدى. وقد أدى الفساد المنتشر، مقترناً بالضعف وعدم الشفافية وضعف التنسيق في نظم جمع الإيرادات، فضلا عن سوء نظم المرتبات والمدفوعات الأخرى في الدولة، إلى إعاقة قدرة الحكومة على الاضطلاع بالتزاماتها. إن محدودية الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل توفير الرعاية الصحية والمياه والتعليم، إلى جانب عدم توفر فرص العمل، أدت إلى تأخر عودة الاستقرار والسلام إلى أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أحرز صندوق النقد الدولي وبرامج أخرى تقدماً كبيراً في هذه المجالات في السنوات الأخيرة، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

٢٥ - واقتران النظام المالي الحكومي الغامض والذي يسهل اختراقه بآليات إنفاذ العقود القضائية الضعيفة والافتقار إلى وجود هيئات رقابة مالية فاعلة أمر لا يزال يعمل على تثبيط المستثمرين الأجانب والمقاولين المحليين الشرعيين. ونتيجة لذلك، لا تزال الميزانيات الوطنية والمحلية تعاني من نقص في التمويل عند مقارنتها بثروة البلد الكامنة وحجمه. ولهذا تأثير هام على تطوير الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدرات المقاطعات ووضع استراتجياتها للنمو والحد من الفقر ودعم حشد الشركاء حول أولويات خطط عمل المقاطعات. إضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي دعم إصلاح المالية العامة بإعادة هيكلة دوائر جمع الضرائب، فضلا عن إعادة تنظيم النظام الضريبي المحلي وسلسلة النفقات المحلية.

٢٦ - وبدعم من الشركاء الدوليين، ينبغي تشجيع الحكومة على النظر في إطلاق مبادرة بناء قدرات وتدريب لكبار الموظفين الحكوميين وموظفين من الرتب الأخرى على نطاق واسع، لكي يتمكنوا من نقل أفضل الممارسات لاحقاً في مجال الإدارة وتعزيز الحوكمة الرشيدة وسط الكوادر الأدنى بطريقة مستدامة. ودعماً لهذا المسعى، وكخطوة أولى، تستطيع الحكومة أن تنظر، في تنسيق وثيق مع جهات معنية وطنية أخرى، في وضع استراتيجيات برنامجية تشمل إنشاء أفرقة استشارية وطنية - دولية أو تدمج خبراء دوليين في الوزارات الرئيسية.

التنمية الاقتصادية والبشرية

٢٧ - لقد أدت الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية منذ حلول الفترة الانتقالية عام ٢٠٠٣ إلى استقرار إطار الاقتصاد الكلي، ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي عند ٦ في المائة خلال العقد الأخير، مما عكس انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي دام لعدة عقود، وانخفاض معدلات التضخم إلى مستويات تقاس بالآحاد. وأدى جمع الإيرادات إلى زيادات في إيرادات الدولة بالقيم المطلقة وكذلك بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي (من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى توقعات تزيد على ٢٠ في المائة عام ٢٠١٣). كما أن تخفيف عبء الديون الخارجية للبلد الذي بلغ ١٠ بلايين دولار، بنسبة ٩٠ في المائة، يشكل تطورا إيجابيا. غير أن المستوى المنخفض جدا الذي انطلقت منه هذه البرامج يعني أن الإيرادات الإجمالية المتاحة للحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات، بما يشمل حتى الدعم الخارجي للميزانية، لا تزال غير كافية بدرجة كبيرة لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الملحة. ولا يزال استمرار عدم الشفافية في إدارة القطاع الاستخراجي وبصفة أعم في الشركات التي تديرها الدولة، يشكل عقبة كبيرة تحول دون تحقيق مزيد من المكاسب في الاستثمار والتنمية الاقتصادية وما يتصل بذلك من نمو محتمل لإيردات الميزانية.

٢٨ - ورغم تحسن أداء الاقتصاد الكلي، فلا يزال ٧١ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع، ولا تزال إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية محدودة. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتل أدنى مرتبة من بين ١٨٧ بلدا في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١١، وليس من المتوقع أن يبلغ البلد أيا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنهى صندوق النقد الدولي برنامجه الاقتصادي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث إن البلد لم يمتثل للمقياس الهيكلي الذي حدده الصندوق بشأن الحوكمة والشفافية في قطاع التعدين، وامتنع عن دفع مبلغ الـ ٢٤٠ مليون دولار المتبقي من اتفاق قرض مدته ثلاث سنوات وقيمته ٥٠٠ مليون دولار.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، لم تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحقيق فوائد استغلال مواردها الطبيعية. ولا تزال الإدارة الفعالة لهذا القطاع تواجه صعوبات جراء استغلال غير قانوني واسع النطاق يسهله الفساد ووجود الجماعات المسلحة. ولا يمكن أن تكون للمساعدة الدولية فائدة إضافية إلا إذا قامت سلطات البلد بالتصدي لعدد من التحديات منها ما يلي: (أ) عدم اتساق السياسات القطاعية؛ (ب) ضرورة إجراء إصلاحات في الإدارة العامة لتمكينها من تتبع الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو أفضل؛ (ج) تدني قدرة الوكالات الوطنية المسؤولة عن الرصد البيئي ومكافحة الفساد، مما أدى إلى عدم الشفافية في إدارة الموارد المعدنية ووجود ثقافة عدم المساءلة؛ (د) محدودية قدرة الحكومة على التفاوض بشأن عقود التعدين واستغلال الموارد الطبيعية وإدارة تلك العقود.

٣٠ - ويتوخى برنامج الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ الذي اعتمدته الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٢، حدوث ارتفاع في معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من ٥ إلى ٧ في المائة وانخفاض معدلات التضخم إلى ٤ في المائة. ويتوخى أيضا ارتفاعا في توليد الكهرباء والإنتاج الزراعي، وزيادة في إنتاج قطاع التعدين، كما يتوخى إصلاحات هامة في عدد من المجالات، بما يشمل نظام الدفع ونظام المعاملات المصرفية والتمويل، وإعادة تنظيم المؤسسات العامة. ويوفر البرنامج خريطة طريق سليمة للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. بيد أن هناك أربعة عوامل أساسية لضمان نجاح البرنامج. ويكمن العامل الأول في كفالة الإرادة السياسية الضرورية لإعطاء الأولوية اللازمة لتنفيذ البرنامج. ويتمثل العامل الثاني في ضمان إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذه، بما في ذلك توفير ما يلزم من قدرات تقنية وخبرة فنية. والعامل الثالث هو كفالة المساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي. أما العامل الرابع فهو تقديم دعم قوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من المؤسسات المالية. وعلى غرار القرار الذي اتخذه كل من الحكومة والبرلمان مؤخرا بزيادة الأموال المخصصة لقطاع الدفاع، ينبغي زيادة مخصصات الميزانية الوطنية لمجالات أخرى. وستدعم الأمم المتحدة برنامج الحكومة من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٣-٢٠١٧) الذي يركز على الحوكمة وبناء المؤسسات؛ والنمو الشامل وإيجاد فرص العمل؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية وتنمية رأس المال البشري؛ والموارد الريفية وتغير المناخ؛ وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في السياق الذي تتيحه الاستراتيجية الدولية لتوفير الأمن والاستقرار والدعم المصممة لدعم خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار والتعمير للمناطق المتضررة من الحرب.

اللامركزية

٣١ - يعُد إحلال اللامركزية وإنشاء مؤسسات شرعية وفعالة على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي وسيلة مهمة لمعالجة العديد من الأسباب الجذرية للنزاع على الصعيد المحلي والتمكين من إدماج فئات الأقليات. وتمكِّن اللامركزية أيضا من توزيع الخدمات الأساسية على السكان المحليين بمزيد من الإنصاف والفعالية.

٣٢ - وينص الدستور على وضع إطار للامركزية. إلا أنه لم يحرز سوى تقدم محدود. ويعود ذلك جزئيا إلى تحديات سياسية داخلية معقدة مثل ضعف مدى تولي زمام العملية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، والتأخر في وضع إطار التنفيذ، وعدم التوصل إلى توافق في الآراء في البرلمان بشأن خيارات التقسيم الإقليمي، وعدم كفاية التمويل، والضغوط المتضاربة التي تمارسها مختلف الفئات المعنية.

٣٣ - وسيكون التزام الحكومة بالمضي قدما في اعتماد التشريعات المتبقية بشأن اللامركزية عنصرا أساسيا. وأُحرز تقدم في عام ٢٠١٢، حيث تم سن ٧ قوانين من بين القوانين الرئيسية الأربعة عشر ووضعت أدوات مالية محلية بهدف إيجاد نظام فعال للامركزية، بغية إصلاح طريقة تقاسم الإيرادات بين المقاطعات والعاصمة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تشغيل خطط إدارة المالية العامة على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي، وهو ما حسن الإيرادات وتتبع النفقات وكذلك قدرة سلطات المقاطعات والسلطات المحلية على تعبئة مواردها الخاصة. ويجب الاستمرار في إدارة عملية إحلال اللامركزية بعناية لتجنب تفاقم التوترات العرقية والمتعلقة بالأراضي والتسلسل الهرمي التقليدي للقواعد وغيرها من التوترات، وما يرتبط بذلك من احتمال تزايد العنف المحلي في مختلف أجزاء البلد.

إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان

٣٤ - يكمن أحد الأسس المتينة للاستقرار والتعمير الاقتصادي والتنمية في وجود نظام ديمقراطي فعال. ويكفل هذا النظام نقل السلطة عن طريق عمليات انتخابية سلمية؛ ويرسي ضمانات وضوابط وموازين واضحة بين سلطات الحكم؛ ويفسح المجال أمام مشاركة المجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة مشاركة فعالة. واحتجت جهات المعارضة الوطنية وجهات مراقبة أخرى لأن الحكومة اتخذت تدابير منهجية لتوطيد سلطتها والحد من المجال السياسي وتخويف المعارضين واستهدافهم، سواء كانوا من أعضاء أحزاب المعارضة أم المجتمع المدني. وستواصل وكالات الأمم المتحدة بذل جهودها للمضي قدما في عملية إرساء الديمقراطية، بوسائل منها دعم توسيع المجال السياسي لجميع الأحزاب السياسية وللمجتمع المدني.

٣٥ - وكما أكد عدد من أفرقة المراقبين الوطنيين والدوليين، كانت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مشوبة بمخالفات، حيث اعترض عدد من الجهات الفاعلة الوطنية على النتائج. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة باتخاذ تدابير فعالة للمضي قدما في عملية تحقيق الديمقراطية في هذه الفترة الحرجة والهشة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للمبادئ الدستورية الأساسية. ومن الضروري اتخاذ خطوات فعالة وجادة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق انتخابات عام ٢٠١١ ومقاضاة المسؤولين عنها، واحترام الحقوق المدنية والحريات الأساسية.

٣٦ - ويعد إجراء انتخابات المقاطعات التي كان من المقرر إجراؤها في آذار/مارس في الموعد المحدد، تليها الانتخابات المحلية المقررة منذ عام ٢٠٠٧، من العوامل الرئيسية في تعزيز العملية الديمقراطية باختتام الدورة الانتخابية الحالية. وإذا أُريد تحقيق ذلك، سيكون من الضروري إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة جديدة ذات مصداقية ومزودة بالخبرة الفنية اللازمة وقادرة على كسب ثقة الجهات الفاعلة السياسية الوطنية واحترامها، وسيشجع ذلك المانحين الدوليين على استئناف ما يقدمونه من مساعدة. واتخذت خطوة مهمة إلى الأمام في ١٤ كانون الثاني/يناير باعتماد البرلمان القانون الأساسي المنقح للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ويشمل النص الجديد تمثيل المجتمع المدني وتحسين التوازن بين الجنسين في الهيكل الإداري للمؤسسة. وسيؤدي إصدار وتنفيذ القانون الأساسي المنقح للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الموعد المحدد، لا سيما لكي يأخذ في الاعتبار إنشاء اللجنة الجديدة، إلى استئناف العملية الانتخابية.

٣٧ - أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن أوجه التقدم في الإصلاحات الهيكلية والتشريعية اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان ظلت بطيئة، والجهود التي تبذلها الحكومة لوضع المؤسسات الضرورية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء البلد لا تزال محدودة. ويشكل اعتماد البرلمان مشروع القانون الأساسي الذي ينص على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطوة إلى الأمام، ولكن الرئيس لم يصدّق عليه بعد. وأُحرز تقدم محدود كذلك فيما يتعلق بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية.

٣٨ - ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة على نطاق واسع، وما زال الإفلات من العقاب واسع الانتشار في جميع أرجاء البلد. وانتشرت الانتهاكات الجسيمة ضد الاطفال، بما في ذلك استخدام الأطفال الجنود، على نطاق واسع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وظلت الإصلاحات الهيكلية والتشريعية اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان بطيئة، والجهود الحكومية الرامية إلى إنشاء المؤسسات الضرورية لحماية حقوق

الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء البلد لا تزال محدودة. وأُحرز تقدم محدود كذلك صوب إنشاء آليات العدالة الانتقالية.

٣٩ - ولن يتسنى تحقيق استقرار طويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون التصدي لهذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، من حيث الوقاية والمساءلة ومساعدة الضحايا على حد سواء. وتوقيع الحكومة على خطة عمل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لإنهاء قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتجنيد الأطفال واستخدامهم وارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، يشكل خطوة هامة نحو التخفيف من أثر الانتهاكات.

الأنشطة الإنسانية

٤٠ - بفضل الدعم المقدّم من المانحين، أسهمت العمليات الإنسانية الواسعة النطاق في إنقاذ أرواح العديد من الأشخاص وفي الحد من المعاناة البشرية التي لحقت بالملايين من الأشخاص في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه تحديات إنسانية متكررة. وقد ارتفع عدد المشردين داخليا ليصل إلى أكثر من ٢,٦ مليون بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بعد أن كان يبلغ ١,٨ مليون شخص في مطلع سنة ٢٠١٢. وفي مقاطعة كيفو الشمالية وحدها، تشرد ٥٠٠ ٠٠٠ شخص إضافي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي سياق النزاعات وأعمال العنف المتكررة في البلد، ظلت حماية المدنيين من الشواغل الإنسانية الرئيسية. ولا يزال انتشار الذخائر غير المنفجرة يشكل تهديدا كبيرا لسلامة السكان المحليين. ولا تزال الحاجة المستمرة للقيام بأنشطة إزالة الذخائر غير المنفجرة والتوعية بمخاطرها في المناطق المتضررة من هذه الذخائر من بين الأولويات الرئيسية. وبوسع الحكومة أيضا تولي مسؤولية أكبر عن توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا في شرق البلد بسن تشريع بشأن التشرد.

٤١ - وتضرر حوالي ٦,٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، فضلا عن الأمراض، ومن بينها الملاريا والكوليرا والحصبة، التي تهدد حياة الملايين من الأشخاص. أما سوء التغذية، وهو مستوطن خاصة في المقاطعات الأقل تأثُّرا بالنزاع مثل كاساي والكونغو السفلى، فهو مسؤول عن ٣٥ في المائة من الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة، حيث يعاني حوالي ٢,٥ ملايين منهم من سوء تغذية حاد. ولا يزال الحصول على المياه المحسنة والصرف الصحي محدودا بالنسبة للأغلبية العظمى من الشعب الكونغولي.

٤٢ - ويجب أن تعمل الحكومة والشركاء الدوليون على توثيق الروابط بين الجهود الإنسانية والإنمائية من أجل مساعدة الجماعات المحلية على تعزيز قدرتها على المقاومة لتمكين

الأشخاص من التعامل بشكل أفضل مع الضعف المتفاقم وكثرة الصدمات. كما أن استعداد المانحين للاستثمار في أنشطة لتعزيز المقاومة وفي أنشطة إنمائية سيسهم أيضا في تعزيز أثر المساعدات المقدّمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جني أكبر قدر من الفائدة منها. ولهذه الغاية، ستوفر الأمم المتحدة المساعدة لتعزيز الحوار من أجل توطيد السلام ودعم إعادة الإدماج والانتعاش بهدف بناء التجانس الاجتماعي بين السكان. وسيشمل ذلك أنشطة التنمية المجتمعية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية. وفي هذا السياق، يُقترح أن تدعم الأمم المتحدة أيضا إنشاء ''منتدى للحوار''، تقوده جمهورية الكونغو الديمقراطية، بين الحكومة والجهات المانحة للمجال الإنساني والإنمائي للمساعدة في تعزيز التنسيق الاستراتيجي لمختلف آليات التمويل من أجل المساعدة الإنسانية ولتحقيق الاستقرار والمساعدة الإنمائية. ومن شأن هذا المنتدى أن يساعد الحكومة وشركائها على الانتقال من الاستجابات بعد الحدث إلى استجابة أكثر تزامنا وشمولا للتحديات الإنسانية والإنمائية في البلد.

باء – الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الإقليمي

٤٣ – منذ إبرام اتفاق لوساكا في عام ١٩٩٩، أُطلق العديد من المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى منطقة البحيرات الكبرى. وقد نجحت تلك المبادرات في إيجاد حل لجوانب مختلفة من هذه المشكلة، بما في ذلك إعادة توحيد إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية والحد من التهديدات الناجمة عن جماعات مسلحة أجنبية مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. وقد أسهمت عملية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك إبرام ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى التاريخي في عام ٢٠٠٦، نوعا ما في معالجة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للنزاع. ويشار إلى أن المؤتمر لا يزال يُعتبر شريكا رئيسيا حتى الآن.

٤٤ – إلا أن التقدم المحرَز، رغم أهميته، لم يتمكّن من وضع حد لحلقات العنف المتكررة التي أضرت بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإضافة إلى الإجراءات المتَّخذة على الصعيد الوطني المبينة في الفرع ألف أعلاه، يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الجماعية على المستوى الإقليمي. وينبغي أن تعالج تلك الإجراءات الدوافع الإقليمية لتكرار العنف وأن تلبي، بصورة شاملة، الشواغل والمصالح المشروعة لجميع البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

عدم التدخل

٤٥ - على بلدان منطقة البحيرات الكبرى أن تتخذ خطوة أولى رئيسية تتمثل في إعادة التأكيد بشدة على الالتزامات التي قطعتها على نفسها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة. ويتضمن إطار السلام والأمن والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة التزاما تاما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة؛ وعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تقديم المساعدة أو الدعم لها بأي شكل من الأشكال؛ واحترام سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية؛ واحترام الشواغل والمصالح المشروعة للبلدان المجاورة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية؛ وعدم توفير مأوى أو توفير الحماية، مهما كان نوعها، للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو أعمال إبادة جماعية، أو جرائم عدوان، أو الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة؛ وتيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي داخل المنطقة. وينبغي أن تلتزم بلدان المنطقة أيضا بمقاضاة هؤلاء الأشخاص أو تسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء.

٤٦ - وبالنظر إلى أن بلدان منطقة البحيرات الكبرى قد التزمت في العديد من المناسبات بهذه المبادئ في الماضي، من الضروري أن تقترن هذه العملية باتخاذ خطوات ملموسة وتدابير عملية لبناء الثقة تكون مقبولة لدى جميع دول المنطقة وذلك بدعم من المجتمع الدولي. ويجب أن يراعي أي حل على المدى البعيد المصالح الوطنية المشروعة لجميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. وسيمثل وضع استراتيجية شاملة للقضاء على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عنصرا محوريا في هذه العملية، بما يشمل تدابير لإعادة استيعاب وإدماج المحاربين السابقين العائدين ومعاليهم.

التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة

٤٧ - إن المجموعات المسلحة، التي تتكاثر في ظل الفراغ الأمني الناجم عن عدم ممارسة الدولة سلطة فعلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال تمثل أبرز خطر يهدد أمن السكان والاستقرار عموما في المنطقة فضلا عن كونها تشكل عقبة تحول دون تحقيق التماسك الإقليمي. واستمرار الاحتلال العسكري الذي تقوم به الوحدات التابعة لحركة ٢٣ مارس للمرتفعات التي تطل مباشرة على مدينة غوما والتهديدات التي توجهها لهذه المدينة، يؤكد صحة هذه التهديدات. وإضافة إلى حركة ٢٣ مارس ومختلف جماعات الماي - ماي والجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى، تضمّ الجماعات المسلحة الأجنبية

الرئيسية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والجيش الوطني لتحرير أوغندا، وجيش الرب للمقاومة، وقوات التحرير الوطنية.

٤٨ - وتتمثل الخطوة الأساسية الأولى التي ينبغي اتخاذها لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في بلورة استراتيجية شاملة للتصدي للجماعات المسلحة باستخدام وسائل عسكرية وغير عسكرية. وتشارك كل الجماعات المسلحة، سواء كانت كونغولية أو أجنبية، بشكل غير مشروع في استغلال الموارد المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى الهائلة الموجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن ضلوعها في أنشطة إجرامية أخرى. ولم تعد هذه المجموعات تستفيد من المكاسب التي يدرها الاستغلال غير القانوني لهذه الموارد فقط لتمويل مشترياتها غير المشروعة من الأسلحة وإنما أصبحت هذه المكاسب غاية في حد ذاتها.

٤٩ - وينبغي أن تعمل دول المنطقة على تعزيز التعاون في ما بينها على نحو فعال لوضع حد للاتجار غير المشروع عبر الحدود بالموارد الطبيعية والأسلحة، وأن تتخذ تدابير فعالة على المستوى الأمني ولمراقبة الحدود. ومن شأن تشجيع اتخاذ ترتيبات إقليمية مستدامة تمكِّن من تحقيق تكامل اقتصادي أكثر صلابة أن تسهم في تلك الجهود.

٥٠ - وإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز مراقبة الحدود والاتفاق على آلية فعالة للتحقق من التحركات عبر الحدود سيقلص إلى حد كبير من الدعم الذي تتلقاه الجماعات المسلحة من الأفراد أو الكيانات من البلدان المجاورة. ولا يزال تقديم الدعم المستمر من البلدان المجاورة إلى الجماعات المسلحة مصدرا لانعدام الاستقرار على نحو خطير، وينبغي أن يتحمل المسؤولون عنه عواقب ملموسة.

٥١ - ويمكن أن تتضمن الاستراتيجية الهادفة للقضاء على تهديدات الجماعات المسلحة جانبا هاما آخر يتمثل في توفير خيارات بديلة لأفراد الجماعات المسلحة الذين لا يُشتبَه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، أو إبادة جماعية. ويمكن أن تشمل تلك الخيارات برامج تسريح فعالة، فضلا عن إتاحة فرص لإعادة إدماج أولئك الأفراد اجتماعيا وسياسيًّا في بلدانهم الأصلية. وسيتطلب ذلك دعم المجتمع الدولي ومشاركته النشطة.

٥٢ - وأخيرا، وإلى أن تتمكن الحكومة من إنشاء قوة دفاع كونغولية قادرة على القيام بمهامها، ستتطلب هذه الاستراتيجية أيضا، بالإضافة إلى التدابير المبينة أعلاه، قدرة للإنفاذ العسكري مصممة للقضاء على التهديد الذي تشكله العناصر المتعنتة من الجماعات المسلحة. وترد في الفقرات من ٦٠ إلى ٦٤ أدناه مقترحات في هذا الصدد.

ترسيخ التكامل الاقتصادي الإقليمي

٥٣ - لضمان الاستقرار على المدى البعيد في منطقة البحيرات الكبرى، يتعين على بلدان المنطقة تعزيز التعاون الإقليمي في ما بينها، ولا سيما ترسيخ التكامل الاقتصادي من أجل تحقيق تطلعات شعوبها.

٥٤ - وينبغي لدول المنطقة أن تنظر في إمكانية زيادة المبادرات المشتركة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي والمشاريع الإنمائية مثل إقامة هيكل أساسي إقليمي مشترك للطاقة، والقيام بمشاريع في مجال النقل والاتصالات، وتعزيز التعاون في عدة قطاعات، والأنشطة الموجّهة إلى الجماعات المحلية في المناطق الحدودية. كما تكتسي الشراكات، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص، أهمية حاسمة لتمويل المشاريع الضخمة في مجال الهياكل الأساسية مثل ترميم سُدّي إنغا الأول والثاني، ومدّ سكك حديدية لربط مختلف الممرات الإقليمية حسب خطط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن الضروري أيضا القيام بمبادرات لتدارك مواطن الخلل ولتقليص التكاليف فيما يتعلق بالتجارة على الحدود مع الأخذ في الحسبان المسائل المتصلة بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود. علاوة على ذلك، ينبغي التفكير في تحسين الإطار التنظيمي بإنشاء وحدة لتيسير التجارة الإقليمية عبر الحدود، في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وخطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، لتشرف على تنفيذ استراتيجية معنية بالتجارة عبر الحدود. وكخطوة هامة في هذا الاتجاه، من المهم أن يلتزم الموقّعون على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك ترسيخ التكامل الاقتصادي مع إيلاء اهتمام خاص لاستغلال الموارد الطبيعية.

جيم - الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الدولي

٥٥ - تتحمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول منطقة البحيرات الكبرى المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات المقترحة المبينة أعلاه. وفي الوقت نفسه، ستتطلب الإجراءات الواردة في هذا التقرير تجديد المجتمع الدولي التزامه بتعزيز استثماراته من أجل استعادة السلام الدائم في المنطقة.

٥٦ - ويُعتبر دعم المجتمع الدولي القوي والمنسق لاستعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى عنصرا أساسيا لنجاح النهج الشامل الجديد المبين في هذا التقرير. ويقدم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة أرضية مشتركة لتقديم هذا الدعم المنسق.

٥٧ - وجنبا إلى جنب مع الإجراءات الوطنية والإقليمية، فقد قررتُ تعيين مبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى سيعمل عن كثب مع الحكومات في المنطقة من أجل التوصل إلى اتفاقات ووضع آليات لضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. وسيساعد مبعوثي الخاص تلك الدول في الاتفاق على الطرق الكفيلة بالقضاء على تهديد مختلف الجماعات المسلحة العاملة في منطقة البحيرات الكبرى بناء على النهج الوارد وصفه في الفقرات من ٤٧ إلى ٥٢ أعلاه. وسيقوم بالتشجيع على إبرام اتفاقات جديدة بين بلدان المنطقة وتنشيط تنفيذ الاتفاقات القائمة التي تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتشجع حرية حركة السلع والأشخاص. وسيقوم أيضا بتعبئة الموارد وحشد الدعم لتلك المبادرات والمساعدة في التنسيق الاستراتيجي للدعم الدولي ومختلف مصادر التمويل في المنطقة من أجل أنشطة تحقيق الاستقرار والتنمية وحفظ السلام والأنشطة الإنسانية. وسيضطلع مبعوثي الخاص بدور رئيسي في حشد اهتمام الجمهور والدعم الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

٥٨ - وسيقيم مبعوثي الخاص اتصالات وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومع التسليم بالتعقيدات والطابع المزمن للمشاكل التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى، أقترح أن تنشأ ولاية مبعوثي الخاص لفترة أولية مدتها سنة واحدة قابلة للتجديد. وسيقدم الدعم للمبعوث الخاص مكتب صغير مكون من الخبرات ذات الصلة.

٥٩ - وستتطلب الإصلاحات التي سيتعين إجراؤها على المستوى الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما قويا ومنسقا وكبيرا، بما يشمل الخبرات والموارد. وسوف يواصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية تشجيع وتيسير الحوار السياسي الشامل والشفاف بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وسيسهم ذلك في تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ الالتزامات الوطنية الواردة في الإطار. وسيمثل إصلاح القطاع الأمني والتصدي لتهديد الجماعات المسلحة مجال أولوية حاسم.

رابعا - لواء التدخل

٦٠ - دعما لأهداف إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وبعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهي الكيانات التي كانت وضعت في البداية فكرة نشر قوة لإنفاذ السلام من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، يقتَرح إنشاءُ لواء خاص بالتدخل داخل البعثة لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وسيقوم لواء التدخل، الذي سيخضع

للقيادة التنفيذية المباشرة لقائد قوة البعثة وسيعمل جنبا إلى جنب مع الألوية الأخرى للبعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاضطلاع بمهام إنفاذ السلام، ومنع توسع الجماعات المسلحة؛ والقضاء عليها؛ ونزع سلاحها، إلى جانب جهود برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وستهدف أنشطة لواء التدخل إلى تهيئة بيئة مؤاتية لاستعادة سلطة الدولة وإرساء الاستقرار المستدام. وسيسهم في تهيئة المجال والوقت لقيام قوات مسلحة معززة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤوليتها الرئيسية.

٦١ - وسيقوم لواء التدخل بعمليات هجومية محددة الأهداف، إما بمفرده أو بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بطريقة قوية، وسريعة الحركة، ومرنة. وسوف يعتمد على أصول الدعم الجوية وغيرها التابعة للبعثة للقيام بمهامه، بما في ذلك طائرتان عموديتان هجوميتان إضافيتان، وأربع طائرات عمودية متعددة الأغراض، على النحو المطلوب في رسالتي الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2013/43)، ودعم الميزانية. وسوف يتم اقتناء قدرات إضافية من أجل القيام بتجميع المعلومات وتحليلها ونشرها مسبقا بهدف تحسين تقدير الحالة العسكرية، وتهيئة المجال أمام اتخاذ القرار في الوقت المناسب. وستوفر هذه الأمور من خلال النشر المقبل لنظم جوية غير مأهولة أحاط المجلس علما به في ٢٢ كانون الثاني/يناير (انظر S/2013/44).

٦٢ - ومن المقترح أن يتألف لواء التدخل من ثلاث كتائب مشاة ووحدات تمكينية ومضاعِفات قوة. وسيتطلب ذلك توفير كتيبتي مشاة جديدتين وإعادة تكليف كتيبة مشاة منتشرة بالفعل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستشكل بطارية مدفعية، وسرية قوات خاصة، ووحدة إشارة وعناصر دعم الجزء المتبقي من اللواء. ويتم نشر لواء التدخل في إطار قوام البعثة الحالي المأذون به.

٦٣ - وسيسبق نشر لواء التدخل أيضا تدريب سابق للنشر في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين والأمور الجنسانية. وسيمتثل إجراء عمليات لواء التدخل امتثالا صارما للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. وأظهرت التجارب السابقة للعمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية أن المدنيين غالبا ما يفرون من ديارهم بطريقة وقائية قبل بداية هذه العمليات بينما تميل الجماعات المسلحة إلى التجمع والعودة بعد العمليات من أجل ارتكاب أعمال عنف انتقامية ضد المدنيين. وللحد من ذلك، سوف تدمج البعثة آليات معززة من أجل حماية المدنيين. وستشمل هذه الآليات تقييما معززا لأثر العمليات الهجومية، وتدابير ترمي إلى

التخفيف من الضرر الذي يصيب المدنيين قبل العمليات وخلالها، وبعدها، والمساءلة عن أي انتهاكات. وسينبني ذلك على الاستعراض الجاري للاستراتيجيات الموجودة وأفضل الممارسات المتعلقة بحماية المدنيين.

٦٤ - وكجزء من جهود التنسيق العامة مع الشركاء الإقليميين، ستقدم بانتظام معلومات مستكملة للممثلين العسكريين من البلدان المساهمة بقوات ومن المنطقة بشأن أنشطة لواء التدخل.

خامسا - النهج الجديد في ما يتعلق بدور البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٥ - تطورت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٩، إذ اضطلعت تدريجيا بمزيد من المسؤوليات والمهام للوفاء بمتطلبات حالة متطورة. ومع إدراك أن مكونات الوجود الأوسع للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تواصل المشاركة لفترة أطول بكثير للمساعدة على التصدي لتحديات توطيد السلام في ذلك البلد، وإنعاشه، وإعادة بنائه، ينبغي أن تركَز أنشطة البعثة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تساعد على وضع أسس متينة للسلام دون المخاطرة بحدوث انتكاس كبير إلى حالة عدم الاستقرار والنزاع.

٦٦ - وتمشيا مع الالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، سيكون الوضع النهائي الذي من شأنه أن يمكن البعثة من القيام بنجاح بإتمام ولايتها الخاصة بحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو تقليص نطاق النزاع المسلح، والعنف ضد المدنيين، والعنف الجنسي إلى مستوى يمكن أن تديره بفعالية المؤسسات الأمنية والقضائية الوطنية؛ وتحقيق الاستقرار من خلال إنشاء مؤسسات دولة عاملة في المناطق المتضررة من النزاع ومناطق التعدين؛ ونظام ديمقراطي فعال يقلل من خطر عدم الاستقرار، بما في ذلك إتاحة المجال السياسي الكافي، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات ذات مصداقية بانتظام.

٦٧ - وبينما تراقب البعثة عن كثب التطورات في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية الواردة في الإطار، يُقترَح أن تقوم بتحديد أولويات أنشطتها وترشيدها في شرق البلد في الفترة المقبلة بهدف الإسهام في تحقيق الأهداف الرئيسية الستة التالية: (أ) تعزيز وتيسير قيام حوار سياسي شامل وشفاف بين جميع المعنيين بغية دفع المصالحة وإرساء الديمقراطية؛ (ب) الإكمال الناجح للعمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية وتقليص خطرها إلى درجة يمكن أن تديره

سلطات الأمن الوطني، مع الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في ما يخص تقديم الأمم المتحدة للدعم إلى القوات الأمنية غير التابعة لها؛ (ج) نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها وإعادتها إلى أوطانها، ونزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك تسريح بعض العناصر داخل القوات المسلحة الكونغولية وإعادة إدماجها، وبدء عملية إعادة إدماج مجتمعية قابلة للاستمرار في ما يتعلق بالمقاتلين السابقين؛ (د) إنشاء حد أدنى من السلطة والسيطرة المستدامتين للدولة في المناطق المتضررة من النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى نحو أكثر حسما من خلال نشر شرطة مدربة ومجهزة، وموظفي قضاء وإصلاحيات، استنادا إلى رؤية وطنية واستراتيجيتين وطنيتين لقطاعي الأمن والعدل؛ (هـ) دعم إنشاء هيكل مدني وطني فعال للرقابة على أنشطة التعدين الرئيسية والقيام بالإدارة العادلة لاستخراج الموارد الطبيعية والمتاجرة بها في شرق البلد؛ (و) إنشاء قوة رد سريع وطنية يتم دعمها وتجهيزها وتدريبها وفرزها على نحو جيد، في إطار إصلاح قطاع الأمن، وتكون مدربة تدريبا كافيا في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وتشمل آليات فعالة لضمان حماية المدنيين في جميع عملياتها، ويمكن أن تملك في نهاية المطاف القدرة على تحمل المسؤوليات الأمنية التي ستنتقل إليها من بعثة الأمم المتحدة.

٦٨ - وينبغي استعراض ولاية البعثة للإعراب عن الأولويات الستة الواردة أعلاه. ويمكن أيضا استعراض أنشطة البعثة في المستقبل القريب بزيادة التركيز عليها وضمان التكاملية في الجهود مع سائر الشركاء. وفي غضون ذلك، ينبغي أيضا تعزيز الدور الذي يقدم به ممثلي الخاص في مجال المساعي الحميدة لتيسير تنفيذ الالتزامات الوطنية الواردة في الإطار. علاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٢٨ من القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢)، حدد تقريري السابق عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإيجاز الاستراتيجية والجهود المبذولة لنقل مسؤولية بعض مهام البعثة إلى أفراد فريق الأمم المتحدة القطري على نحو فعال (S/2013/96).

سادسا - ملاحظات

٦٩ - رغم إحراز تقدم على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية في تعزيز الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكدت الأزمة التي أحدثها تمرد حركة ٢٣ مارس الهشاشة المستمرة للحالة في شرق البلد، وأبرزت أوجه التشابه مع الأزمات السابقة التي تسببت فيها حركات

التمرد السابقة، وأظهرت أن الأسباب الكامنة وراء استمرار حالة عدم الاستقرار في شرق البلد لم تعالج معالجة كافية بعد.

٧٠ - وإنني على اقتناع بأن الحالة اليوم تتيح فرصة للقيام على نحو جماعي بمعالجة الأسباب الأساسية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، وكسر نمط حلقات العنف المتكررة. وأدعو جميع الجهات المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والعمل على نحو وثيق وبحسن نية مع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وأعتزم أيضا مواصلة متابعة العملية عن كثب.

٧١ - وأحيط علما بالالتزام الذي تعهد به الرئيس كابيلا بتنفيذ إصلاحات وطنية رئيسية. وستكون الإرادة السياسية والقيادة القوية مطلوبتين لتمكين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من توطيد سلطتها، ولا سيما في شرق الجمهورية. وسيؤدي ممثلي الخاص في الجمهورية وبعثة الأمم المتحدة دورا محوريا في كفالة القيام بحسن نية بتنفيذ الالتزامات الوطنية التي قطعها الرئيس كابيلا على نفسه في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٧٢ - وأقر بأنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار جميع الشواغل والمصالح المشروعة لجميع الدول المجاورة في إطار أي تسوية دائمة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، أؤكد مرة أخرى أن توفير أي دعم خارجي إلى أي من الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو انتهاك غير مقبول للسيادة والسلامة الإقليمية لهذه الجمهورية، وسيقوض بشكل خطير الاستقرار العام في المنطقة ككل.

٧٣ - وأود أن أعرب عن خالص امتناني للاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على المبادرات التي اتخذتها هذه الكيانات للمساعدة على حل الأزمة. وجهودها الجارية دليل على الدور الهام الذي تقوم به الآليات الإقليمية في التخفيف من حدة النزاع في المنطقة.

٧٤ - وقام المجتمع الدولي باستثمار كبير من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن يستمر في القيام بدور بنّاء من خلال تعزيز التنسيق. والإصلاحات التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومة معقّدة وستتطلب من الشركاء الدوليين إرادة سياسية وقيادة قوية، وكذلك مساعدة مالية وتقنية سخية.

٧٥ - وسيستوجب تنفيذ الإطار دعما سياسيا وتقنيا وماليا من أصحاب المصلحة الدوليين ولا سيما أولئك الأوثق ارتباطا بآليات الرقابة. وسيقوم مبعوثي الخاص، بالاشتراك

مع زعماء المنطقة، باستعراض التقدم المحرز بانتظام واقتراح خطوات ملموسة لدفع تنفيذ الإطار. وأدعو المجتمع الدولي إلى القيام بدوره في كفالة ترجمة الإطار إلى إجراءات ملموسة تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأعتزم القيام بانتظام بتقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار، وسأدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير بسرعة وبحزم لمواجهة أي انتهاكات للالتزامات الإقليمية التي تتعهد بها دول منطقة البحيرات الكبرى.

٧٦ - وأرحب بالتوافق العام في الآراء بين الأطراف الفاعلة الإقليمية من أجل تقديم الدعم لإنشاء لواء تدخل داخل بعثة الأمم المتحدة. وإدراكا لعدم وجود أي حل عسكري للمشكلة التي يعاني منها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، يجب أن تعتبر هذه القدرة الإضافية في البعثة أداة إلى جانب الوسائل غير العسكرية في دعم العملية السياسية المسترشدة بمبادئ الإطار. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون للواء التدخل استراتيجية خروج واضحة تقر بأن القوات المسلحة للجمهورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٧ - وسيتوقف تعزيز دور ومشاركة الأمم المتحدة إلى حد كبير على الدعم المتواصل من كبار المانحين، الذين سيعملون عن كثب مع جميع الأطراف الموقعة على الإطار في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية. وسيظل مبعوثي الخاص على اتصال وثيق معهم من أجل إحاطتهم علما بالتقدم المحرز والتحديات المتبقية في التنفيذ.

٧٨ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر كبار مستشاريي والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات التي ساهمت في النهج الجديد المقترح، على تفانيهم في العمل، غالبا في ظل ظروف بالغة الصعوبة.